# الفصل السابع

## الوثائق وأهميتها فى الكتابة التاريخية

الوثيقة فى اللغة العربية لفظ محدود المعنى ، وعام فى نفس الوقت لم تعطه المعاجم العربية القديمة والحديثة على حد سواء ما يستحقه من شرح وتعريف بالمراد منه . وقد يكون القدامى ، من اللغويين معذورين فى ذلك ، لأن علم الوثائق لم يكن معروفا لديهم حينئذاك أو على الأقل لم يكن معروفا لديهم بهذا الاسم [١] ومن هنا جاء تعريف الوثيقة فى معاجم اللغة على أنها مؤنث الوثيق ومعناه المحكم أو ما يحكم به الأمر ، ويقال أخذ بالوثيقة فى أمره بمعنى بالثقة [٢] واسم التفضيل من هذه الكلمة هو الأوثق، والمؤنث منه وثقى [٣] . وقد جاءت هذه الكلمة فى سورة البقرة فى قوله تعالى « فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم »[٤]

ونتيجة لهذه العمومية فى توصيف الوثيقة فقد اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم الوثائق فبعض المؤرخين يقصد بها المستندات التى تصدر من جهات رسمية أو من أفراد لهم صفة رسمية وتعرف فى هذه الحالة بالوثيقة القانونية كالأوامر ، والقرارات والمراسيم والاتفاقيات والمعاهدات، هذا الى جانب الرسائل التى تحمل هذه الصفة ، وبعضهم الآخر يقصد بها كل ما خلفه الحدث التاريخى من آثار بمعنى أن لكل مكتوب قيمة تاريخية

---

(١) د. سلوى ميلاد : الوثيقة القانونية ، ماهيتها ــ أجزاؤها أهميتها، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٨٦ ص ١٠ .

(٢) مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ج ٢ ، القاهرة ، صفحة ١٠٢٣ .

(٣) بطرس البستانى : محيط المحيط ، بيروت ، مكتبة لبنان ١٩٨٣ م صفحة ٩٥٦ ــ ٩٥٧ .

(٤) الآية ٢٥٦ .

حتى لو لم يكن لمحررها صفة رسمية [٥] ومعنى ذلك أن روايات شهود العيان ، وكشوف اسماء طلاب الجامعات والمدارس والتعليمات الموجهة اليهم ، وقرارات وخطب رؤساء الأحزاب وغيرها تدخل فى مفهوم الوثائق [٦] .

وتوسع البعض فى تعريف الوثيقة فقال انها كل آثار السلف حتى ولو كان ذلك خطابا من ابن الى أبيه أو من صديق الى صديقه ، أو بيان حساب لأحد التجار أو حجابا من الأحجبة أو تعويذه من التعاويذ أو ايصال دين أو قائمة باسعار بعض السلع أو ما شابه ذلك وبخاصة وأن كل ذلك قد يكون ذا أهمية كبيرة فى دراسة التاريخ الاقتصادى والتاريخ الاجتماعى والثقافى وغير ذلك من الميادين الجديدة فى علم التاريخ [٧] .

وحتى يمكن حسم هذا الموضوع فسنعرض لبعض ما ورد فى انظمة بعض دور الوثائق المتقدمة فى العالم . ففى قانون دار الوثائق العامة فى لندن الصادر فى ١٨٣١/٨/١٤ م ( ١٢٤٦ هـ ) نص على أن الوثيقة تعنى الملفات والسجلات والحجج والمستندات ، ومحاضر الجلسات والمراسيم ، والاشعارات واللوائح القانونية ، وكشوفات الجرد ، والكشوفات الحسابية ، والأوراق ، والكتب .

وفى القانون الأمريكى الصادر فى ١٩٤٣/٧/٧ م ( ١٣٦٦ هـ ) جاء تعريف الوثيقة بأنها الكتب والأوراق والخرائط والصور الفوتغرافية أو اية مواد وثائقية بغض النظر عن شكلها الطبيعى أو صفتها .

---

(٥) د. على الفمراوى : تقرير ببليوجرافى عن بحوث فرنسا ونشراتها فى القرن الثامن عشر . مجلة العلوم الاجتماعية بالرياض ، العدد السابع ١٤٠٣ — ١٩٨٣ ص ١٠٧ .

(٦) د. عبد العظيم رمضان : المذكرات السياسية واهميتها بين وثائق تاريخ مصر المعاصر — دراسة غير منشورة ضمن بحوث ندوة وثائق تاريخ العرب الحديث ، ١٩٧٧ ص ٣ .

(٧) د. حسنين ربيع : وثائق الجنيزة واهميتها لدراسة التاريخ الاقتصادى لموانى الحجاز واليمن فى العصور الوسطى ، بحث منشور ضمن الجزء الثانى من مصادر تاريخ الجزيرة العربية ص ١٣١ .

وعند تقييمنا لهذه الآراء يتضح انه اذا قصرنا مفهوم الوثيقة على الوثائق الرسمية فاننا قد نصل الى نتيجة قد لا يقبلها المنطق والواقع ، وقد تبعدنا عن الموضوعية وهى أن الكثير من أصول الاحداث التاريخية ليس لها صفة رسمية أو حكومية ، وان الوثائق الرسمية فى كثير من الأحيان لا تفى بالغرض المطلوب فى تفسير الأحداث مما يحتم على الباحث الرجوع الى كل ما تركه الحدث التاريخى من آثار ، وهذا يعنى أن العديد من الدراسات الرصينة لا تعد دراسات موثقة ومن هنا فنحن نتفق مع الرأى الذى يرى توسيع حد الوثيقة ونرى أن كل ما خلفه الحدث التاريخى من آثار يدخل فى عداد الوثائق كما نضيف الى ما سبق ذكره ضرورة وضع التسجيلات الصوتية والارشيفات الفوتوغرافية والسينماتوغرافية ضمن تعريف الوثائق خصوصا وانه ليس من المنطقى أن لا ندخل جلسات المؤتمرات الدولية المسجلة صوتيا والمحفوظة بوزارات الخارجية وفى هيئة الأمم المتحدة ، وفى وزارات الأعلام والمؤسسات العلمية وغيرها ضمن نطاق الوثائق بل ينبغى أن يشتمل دور الوثائق العربية على ارشيف الوثائق الصوتى Archive Snore والذى قد يكون فى المستقبل هو أرشيف الغد .

وعن اهمية الوثائق فقد اختلف المؤرخون والعاملون فى حقل الدراسات التاريخية أيضا فى تحديد مدى أهمية الوثائق فمعظمهم نعتها بالعديد من النعوت التى تبرز قيمتها وأهميتها ، وبعضهم شكك فى ذلك وعن المجموعة الأولى : فقد وصفوها بأنها قطع من حياة الأسلاف ، وشهود معاصرة للوقائع التاريخية ، وأقوى المصادر حجة فيما يتعلق بتصوير الحياة اليومية وبتحديد التواريخ والأماكن وكثيرا ما يؤدى اهمالها أو الاستغناء عن بعضها الى أن يخطىء المؤرخ فى أحكامه (٨) ، وانها المادة الخام التى تحمل بين سطورها تراث الأمم وحضارتها ، وهى الشاهد الأكبر على تراث الأمم وتاريخها ، وهى سند المؤرخ القوى الذى يجد بين ثنايا سطورها من الحقائق ما يسد الثغرات الناقصة ويستكمل الحلقات

---

(٨) د. أحمد السعيد سليمان : وثائق التاريخ العربى وكيفية صيانتها . حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس . المجلد التاسع ١٩٦٤ .

المفقودة ، وهى المصادر الأصلية والأساسية لدراسة التاريخ لكونها منبعا بكرا يرد فيه الكثير مما لم يتوصل اليه المؤرخون [٩] وهى الأصول التى لا يمكن كتابة التاريخ الصحيح أو تحقيق الحوادث التاريخية بدونها ، وهى التى تتسم بالاصالة والتفرد والعطاء — وبخاصة اذا كانت تسد فراغا فى تاريخ البشرية ، وهى المصادر النزيهة التى يصعب الشك فى صحتها ، وبخاصة وانها لم تكتب أصلا بغرض التأليف التاريخى [١٠] يضاف الى ذلك انها افضل موصل لتبيان الحقيقة التى تجعل المؤرخ يقف على حقائق الأمور دون أدنى شك أو مواربة ، وترفع الستار عن الكثير من القضايا التاريخية التى يشوبها الغموض والتى لا يزال بعضها الغازا محيرة [١١] مما قد يؤدى الى تغيير مفاهيم خاطئة قد توارثها الآباء عن الأجداد ، والأبناء عن الآباء فأخذت ثوب الحقيقة فى غير استحقاق [١٢] ، كما أنها مصدر للمعلومات من الدرجة الأولى يفتح لنا ابوابا جديدة ومتعددة للدراسة لكونها مصدرا مهما سطر فيه الكثير مما اغفله المؤرخون فى كتاباتهم كما أن فقدها او تعرضها للتلف والضياع يزيد من الفجوات فى مجرى التاريخ ، ويجعل حلقات كثيرة منه مجهولة الى الأبد .

والى جانب ذلك فان كل وثيقة لا يتسنى لأحد الوصول الى قراءتها تعد وثيقة ميتة ، وهذا هو شأن الوثائق التى ما زالت مطمورة حتى الآن فى بعض الخزائن الحكومية والخاصة أو فى حوزة جماعة تحاول احتكار الوثائق او بسبب ظروف خاصة تحول دون نشرها ، وفى تلك الحالات تظل هذه الوثائق معطلة ، ولا يمكن الافادة منها فى البحث التاريخى الا اذا خرجت من مخابئها الى طريق النور حيث يتم نشرها والاستفادة من

---

(٩) محمود عباس حمودة : المدخل الى دراسة الوثائق العربية ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ ص ٣ .

(١٠) لم يكن لدى الناس الذين دونوا اعمالهم منذ مئات السنين اية معلومات محددة عن الطريقة التى يعمل بها المؤرخ المعاصر .

(١١) الدارة : العدد الأول ، شوال ١٤٠٥ / يونيو ١٩٨٥ ، مقال للاستاذ عبد الله الحقيل تحت عنوان « أهمية تجميع تراثنا الوثائقى المتناثر فى مكتبات العالم ص ١٩٠ .

(١٢) لم يعد مجهولا أن أجيالا متعاقبة من ابناء مصر قرأت تاريخها الوطنى على غير حقيقية .

معلوماتها ، وتحويلها من مادة خام صامتة الى معلومة تاريخية قد تضيفه الى المعرفة شيئا جديدا .

أما عن المجموعة الثانية فقد شككت فى مصداقية الوثائق ودقتهـــا وحجتها فى ذلك أن العديد من الوثائق تعبر عن رأى أصحابها الذى قد لا يخلو من التحيز ، وانها قـد تحتوى على معلومات خاطئـة أو محـــرفة أحيانا تكون قد بلغت الى أحد المسئولين فبادر بايصالها الى حكومته دون التثبت منها أو ربما كان أحد الأشخاص قد حاول تزوير ما فيها من معلومات لذلك لا يجوز للمؤرخ أن يقبل ما جاء فى الوثائق وبخاصة أنها لا تحتوى الا على ما كان يفكر فيه صاحب الوثيقة .

والـواقع أن كلا من الـرأيين له وجاهتـه فعلى الـرغم من أنـه لا يـوجد شـك كبـير فى أصـالة وحيـاد الوثيقـة ونـزاهة كاتبها ، وبخاصة أنه عاش فى وقت لم يكن فى ذهنه أن ما كتبه سيكون ذا قيمـة تاريخية بعد ذلك أو سيعتمد عليه فى التأليف التاريخى [١٣] ؟ لذلك تنتفى الأهواء الذاتية عن الوثيقة التاريخية وتصبح مصدرا رئيسا المعلومات من الدرجة الأولى [١٤] فانه من المعروف أن بعض الوثائق لاتخلو من التحيز والهوى أو التحريف لذلك فانه لا يجوز للمؤرخ أن يقبل كل ما جـاء فى الوثائق بل ان مهمته هى غربلة المعلومات الموجودة بالوثائق ومقابلتهـا بغيرها من المصادر للتوصل الى الحقيقة ، والتعرف على ملابسات الواقع. فعلى الرغم من أهمية الوثائق فانها فى حد ذاتها لا تصنع الحقيقة التاريخية بل تظل أداة خرساء فى يد من لا يعرف كيف يضفى من علمه وخبرته فيها[١٥] .

---

(١٣) د. حسنين ربيع : البحث السابق ص ١٣١ .

(١٤) د. سلوى ميلاد : وثائق أهل الذمة فى العصر العثمانى وأهميتها التاريخية ، القاهرة ، دار الثقافة ، ١٩٨٣ ص ٣ .

(١٥) يرى البعض أن مجرد العثور على الوثائق ونشرها ومناقشتها يكون ذات فائدة للتاريخ .

انظـر : لويس جوتشلك : كيف تفهم التاريخ — مدخل الى تطبيق المنهج التاريخى — ترجمة عائدة سليمان وأحمد أبو حاكمة ، بيروت ، دار الكاتب العربى ، ١٩٦٦ .

وبخاصة وان الوثائق لا تعطينا صورة سينمائية عن الحادث وانما تمدنا بصور متناثرة ، بينها وبين البعض الآخر الكثير من انواع النقص وعدم الارتباط والاختلال وان دراستها وتحليلها واكمال كل نقص وسد كل ثغرة بينها ، وتنقيتها كما تنقى الحبوب الطيبة من الحصى والقشر يحتاج الى مؤرخ يتمتع بموهبة خاصة يستطيع بها احياء الماضى بكل ما كان عليه وان يميز بين الحقيقى وغير الحقيقى مستعينا فى ذلك بكل تجاربه [١٦] حتى يروى الحدث بالدقة والتحليل المناسبين وهو يستتر خلف الشواهد المعترف بانها صادقة ، كما يحتاج ايضا الى مؤرخ واسع الثقافة ، وناقد حصيف يتمتع بمقدرة علمية عالية ، والمعية معالجة المسائل التاريخية والتعرف على ملابسات الواقع فيجتهد فى ابراز ما بها من خفايا وايضاح الجديد فيها ، وتلك هى الغاية الأولى للتاريخ ، فاستخلاص الأحكام التى تتعلق بالانسان ، والاجابة على الاسئلة التى تتعلق بجهود البشرية ومنجزات الانسان فى الماضى بما فيها من عبر وعظات ، وذلك للسير على منوالها فى المستقبل ولا سيما ان الاحاطة بأعمال الانسان ، والالمام بدقائق الحياة اليومية فى العصور الماضية بمثالبها ومشاربها يمكن أن تفيد انسان الحاضر فى تجنب أخطاء من سبقوه ، والسير على منوال محاسنهم ومآثرهم اذ ان الحضارة الانسانية ليست بنت ساعتها ، بل هى تراث عصور ومجهودات أمم وشعوب عاش الانسان كل تجاربها حتى ظهرت لنا حضارة القرن العشرين . ومن هنا ينبغى أن يخطر ببال أساتذة الجامعات من المؤرخين الذين يفنون أعمارهم فى البحث عن الحقيقة ، ويدفنون أنفسهم فى الوثائق والاحصاءات أن الماضى ميت الا بمقدار ما يؤثر فى أخلاق وغايات الأحياء من الناس ، وانه لا قيمة للتاريخ الا بمقدار ما ينير الحاضر ، ويعين على توجيه المستقبل وانه اذا ما كتب التاريخ بهذه الطريقة فسيعرف العالم حقيقة الطبيعة البشرية معرفة أفضل مما يكتبه علماء النفس والفلسفة والاجتماع فى العالم [١٧] .

---

(١٦) عبد الرحمن بدوى : مناهج البحث العلمى ص ٢١٩ .

(١٧) ول ديورانت : مناهج الفلسفة — ترجمة أحمد فؤاد الأهوانى — القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٥٥ ص ٨ .

وعلى كل حال فبعد أن اتضحت أهمية الوثائق فى الكتابة التاريخية أخذت الارشيفات الخاصة بها فى التطور فبعد أن كانت مخازن للملفات غير المستعملة ، ومأوى لملفات المصالح الحكومية ، ومستودعا للحشرات (١٨) أصبحت بمثابة المعامل الحديثة للدراسات التاريخية وقد تطورت هـــذه المعـــامل ، ونظمت بحيث تلبى حاجة الباحثين وظهـــرت منها أنـــواع جديـــدة .

ومن المعروف ان مصر كانت من أوائل الدول العربية التى تنبهت الى أهمية وثائقها فاصدرت مرسوما وزاريا فى عام ١٩٥٤ بانشاء لجنة الوثائق التاريخية لجمع كل مواد المحفوظات ذات الفائدة التاريخية فى ادارة مركزية تدعى دار الوثائق .

---

(١٨) يذكر أسد رستم انه عندما صعد الى القلعة فى عام ١٩٢٥ لتفقد الدفتر خانة المصرية وجد أوراقها وسجلاتها مكدسة بعضها فوق بعض فى أكياس لا يؤمها سوى الجراذين والثعابين .
انظـــر : مجلة المشرق البيروتية الجزويتية ١٩٣٧ ص ٤٧٧ .

obeikan.com